

منظومة القضاء تتسارع نحو التطوير

# أنظمة جديدة تحفظ حقوق الخصوم

عدنان الشبراوي (جدة)

أجمع مختصون وحقوقيون على أن القضاء يسير بخطى سريعة نحو التطور والتحديث في ما يتعلق بميكنة العمل مع التأکید على استقلالية القضاء، ويكتسب مرفق القضاء أهمية باعتبارها إحدى السلطات الثلاث في أي دولة، فهو ركيزة عدالة الأمة واستقلالها، وأساس المختصون بالنقلات المتسارعة والتي أظهرت هذا العام مجموعة من الأنظمة العدلية المهمة، في مقدمتها نظام التنفيذ الذي يعد أحد مرتكزات التقاضي وتنفيذ الأحكام، إضافة إلى أنظمة أخرى كإلزام العقاري فضلا عن الأنظمة التي تعدل وتراجع حاليا مثل نظام المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية والمحاماة وتكرست استقلالية القضاء منذ عهد الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) الذي وضع البنات الأولى لتأسيس هذا المرفق، وجاء من بعده أبناءه البررة من الملوك وواصلوا الاهتمام بأهم السلطات في الدولة، إذ تسارعت وتيرة تطوير مرفق القضاء من المكاتب والاهتمام في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله) فالقضاء رمز العدالة واستقلاله عن تأثيرات السلطة التنفيذية شرط لإدائه العادل.

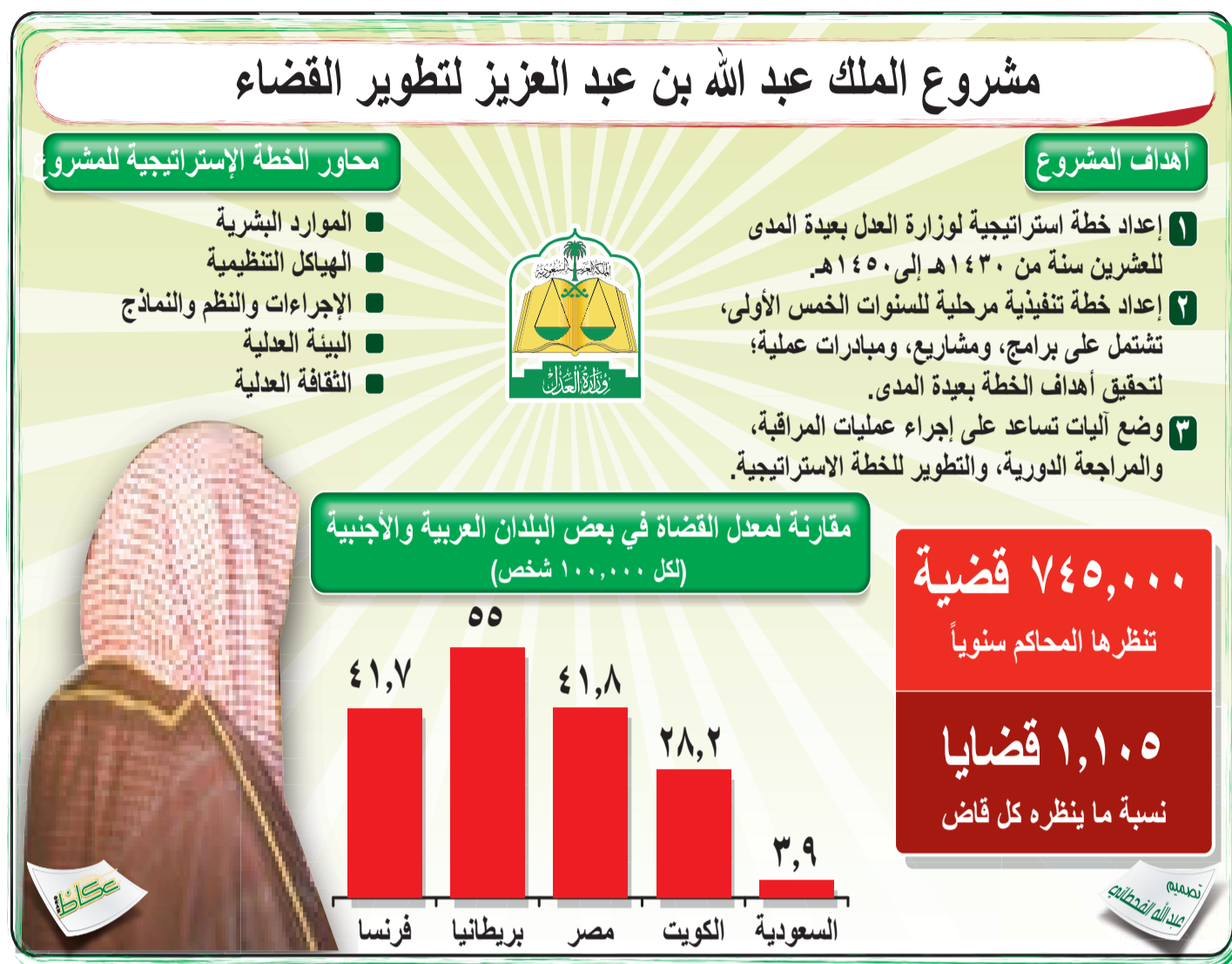
وتسارعت وتيرة العمل في تطوير مرفق القضاء في المملكة العربية السعودية لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والارتقاء به إلى مصاف مرافق القضاء في الدول النامية منذ أمد تكبر واشتد على يد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حيث صدرت العديد من الأنظمة والتعديلات وتقرر تكوين محاكم جديدة وتغيير درجات التقاضي إضافة إلى إعادة تكوين للبنية المساندة للتوابع من أنظمة القضاء الجديدة، ويقود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتاحات الجديدة ويدعمها وأوكل التنفيذ للمجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل وديوان المظالم وهيئة التحقيق والإدعاء العام باعتبارها الجهات المكوطة لمنظومة القضاء.

ويجيء اليوم الوطني كمناسبة انطلاق متجددة لترجمة توجيهات القيادة الحكيمة فيما يخص مرفق القضاء.

ولقد عنيت الدولة منذ عهد الملك المؤسس الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود رحمه الله) والذي وحد الله على يديه أرجاء هذه البلاد وجمع شتاتها على إقامة شرع الله والتحاكم إليه، فأعلن الملك عبدالعزيز (رحمه الله) بتاريخ ٢٩-١٢٤٣٥هـ عن تعيين أول قاض وعن رغبة الحكومة أن تترى المتخصصين يختصون أمام القضاء ليجري حكم الشرع في القضايا من غير محاباة.

وأسس الملك عبدالعزيز (رحمه الله) في عام ١٣٤٤هـ أول تشكيل لرئاسة القضاة بمكة المكرمة.

وفي عهد الملك فيصل (رحمه الله) تم إنشاء وزارة العدل عام ١٣٨٢هـ لتتولى الإشراف على دوائر القضاء وتم اعتماد ميزانية لها، وفي عام ١٣٩٥هـ صدر نظام القضاء بالمرسوم الملكي الكريم ذي الرقم



باهتمام كبير من الملك عبدالله باعتباره نقلة كبيرة في المجال القضائي تتيج مرونة واسعة ومجالاً رحباً للنظر في القضايا بطريقة من شأنها تحقيق دقة الأحكام والوصول إلى نهايات عادلة للقضايا. وأضاف العيسى: لا شك أن مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء يعد فقرة نحو التقدم والرقى في مجال القضاء وتحديث أنظمتها، حيث تم تحويل القضاء إلى درجتين الأمر الذي وسع نطاق التقاضي، وذلك لاستحداث محكمة الاستئناف ومحاكم متخصصة للنظر في كافة القضايا ليكون هناك محكمة لنظر القضايا التجارية، وأخرى لنظر القضايا العمالية، ومحكمة لنظر قضايا الأحوال الشخصية، وهذا سوف يعطي إتقاناً في العمل وإنهاءه بشكل جيد. وقال إن الوزارة وبدعم مباشر من القيادة الحكيمة تتطلع إلى استحداث هذه المحاكم مع توفير الكوادر التي سوف تقود هذا التطوير وهم القضاة المتخصصون في هذه المجالات المختلفة، ويأتي هذا بالإعداد الجيد والتخطيط السليم والدراسة المتخصصة كل في مجاله.

واهتم النظام بقضاء التنفيذ وإنشاء دوائر التنفيذ في المحاكم العامة وإعادة هيكلة مجلس القضاء الأعلى وإنشاء المحكمة العليا ويعتبر ذلك من ملامح النظام. وأمام هذه النقطة الحضارية التطويرية لمرفق القضاء بما يواكب النهضة التنموية في البلاد، وبناء على المسؤوليات المناطة بوزارة العدل وفق المادة (٧١) من نظام القضاء الجديد، وتنفيذاً للتوجيهات السامية الكريمة وما صدر من المكرمة الملكية بإنشاء مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء ليكون التطوير شاملاً لكافة أوجه التطوير والتحديث من خلال إعداد استراتيجية شاملة لتطوير مرفق القضاء والتوثيق لمدة ٢٠ سنة قادمة إن شاء الله.

وقال وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد العيسى الذي يقود دفة العمل في الجانب القضائي إن مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لتطوير مرفق القضاء والتوثيق في المملكة يعتبر من المسلمات التاريخية للملك عبدالله (وقه الله) الذي يولي القضاء جل اهتمامه. مؤكداً على حرص خادم الحرمين الشريفين على سيادة الشريعة القائمة على العدل والمساواة بين جميع الناس.

وأشار العيسى إلى أن النظام الجديد للقضاء يستأثر

(٦٤) وتاريخ ١٤٣٥-٧-١٤ والذي تضمن إيجاد مجلس للقضاء الأعلى بهيئته العامة والدائمة. وفي هذا العهد الزاهر لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز اكتمل عقد التطوير الشامل للمؤسسة القضائية بالموافقة السامية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على الخريجات التخصصية لأجهزة القضاء وفق المنازعات، وصدر المرسوم الملكي بالموافقة على نظام القضاء الجديد والآلية التنفيذية له. ويؤكد قضاة وقانونيون ومحامون وعدليون على أن النظام القضائي تميز بأمر منها: وحدة التقاضي والعمل على ضم اللجان شبه القضائية إلى المحاكم المتخصصة والأخذ بمبدأ التخصص النوعي في التقاضي والتوجه بإنشاء المحاكم المتخصصة ورفع درجة التقاضي إلى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتدقيق أمام المحكمة العليا للقضايا الخاضعة لذلك وفق قواعد الاختصاص للمحكمة العليا مما يرفع مستوى الضمانات القضائية.

## دعم المحاكم

## بالقضاة واستحداث

## وظائف لدعم

## المحاكم

سيسهل عملية التقاضي، حيث سيكون هناك قضاة متخصصون يفصلون في نوع معين من القضايا، إضافة إلى زيادة عدد القضاة الأمر الذي سيسهل على حد كبير عملية التقاضي وسيختصر الوقت الطويل الذي تستغرقه القضايا الآن منذ بداية نظرها إلى استلام الحكم.

# اليوم الوطني.. إشراق ونور



د. عبدالرحمن الداود

يعبر فيها عن ما في نفسه، وما تدفعه إليه مشاعره وأحاسيسه، إلا أن مناسبة اليوم الوطني لها طعم ومذاق خاص يمكن الحديث عنها بطريقة تختلف عن أية مناسبة أخرى، لنحاول أن نتذكر معها تلك الأجداد والبطولات والفترات التي قادها مؤسس هذه البلاد، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته . لأن هذا اليوم الوطني الأغر رمز لذكرى يتباهى بسناها الأجداد والأحفاد، فهي ذكرى انتصار الحق، وانتشار الأمن، وانتشاء النعماء، وانتفاء الجهل والجوع والسقم، هي ذكرى خالدة؛ لأنها الماضي والحاضر والمستقبل المليء بالأمل والعمل، وهي إرث تستميت دونه النفوس، وتتفانى في خلوده الأجساد والأرواح، وليس اليوم الوطني يوماً فراداً، وإنما هو أيام وأعوام وأعمار، يعي يقينا قيمتها أهل الفطر السليمة السوية، والتي أدركت همم الرجال الذين على أكتافهم نهضت حضارة هذا الكيان الكبير، وعلى كواهل أبنائهم وأحفادهم تستمر هذه النهضة الميمونة المباركة.

جدير بنا الوقوف والتذكير بالمنجزات التي تحققت في هذا الكيان المجيد، ولعل من المناسب ونحن ننتمي إلى وزارة التعليم العالي أن نتحدث عن أبرز المنجزات في هذا القطاع المهم؛ حيث لمسا عن كتب ما تحقق من مشروعات وبرامج ومناشط فاقت الخيال، وتجاوزت التوقعات، وكان لها الأثر البالغ على التنمية في بلادنا المباركة، وخاصة فيما تحقق من فترات تطويرية سريعة سابت الزمان على جميع الأصعدة، والتي لم يكن لها أن

تتطورها، والتي تسهم فيها بقدر وافر جامعة الملك خالد في هذه المنطقة الغالية من بلادنا المباركة مستلهمة التوجيهات السديدة من لدن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز أمير منطقة عسير . حفظة الله .. إن لوزارة التعليم العالي دوراً بارزاً وحيوياً في دفع عجلة التنمية الشاملة التي يتقني ظلها وطننا المعطاء في ظل قائد المسيرة والبناء والنماء خادم الحرمين الشريفين . حفظة الله . وسمو نائبه وولي عهده القوي الأمين . حفظة الله . حتى أضحت لوزارة التعليم العالي دورها الريادي العلمي المعرفي في القفزات التنموية التي تشهدها مملكةنا الإنسانية، وذلك نظير ما يناله التعليم العالي من اهتمام منقطع النظير من قبل معالي وزير التعليم العالي الدكتور خالد بن محمد العنقري ومعالي نائبه الأستاذ الدكتور أحمد السيف.

حقيق على كل فرد في هذا الوطن المعطاء أن يكون لبنة في هذا البناء، وبمقدار قوته ومخائنته ومكانته يكون الصرح منبدياً وطيداً، وعلى كواهل أرباب العلم والمعرفة من الأساتذة والطلاب أمانة عظلى هم أقدر على حملها بما اتاهم الله من مسؤولية هم أهل لها وعليها، وشقائق الرجال كالرجال أمانة ووفاء، فهن ربيبات الشرف المنحني إلى طيب المحدد، وأصيل المنبت. إن للوطن حقاً علينا في كل مكان وزمان، يجب أن يدركه كل منتم إليه، ودارج عليه، وكل مننسب له فيه، أو مسافر عنه بعيد منه، وليس اليوم الوطني إلا ذكرى لهذا الحق المستحق، والدين المسترد، وإلا فحقوقه مع كل إشراقه شمس تذكرنا بظلام الليالي، ومع كل هداة تشعرونا بما يعيشه غيرنا من فزع، ومع كل رشفة ماء بارد تلهننا ما ينجرعه سوانا من لبيب، الله الله في وطن القداسة، الله الله في موئل الإيمان والأمن؛ فإننا مسؤولون أمام الوطن وولاية الأمر والتاريخ، وقبل ذلك أمام الله الذي لا تخفى عليه خافية، يوم يقول المرء: (ما أغنى عني ماليه).

\* مدير جامعة الملك خالد.